

البنيات الثقافية والعصبية داخل الفضاءات المغلقة رؤية سوسولوجية للوضع داخل السجن.

Cultural and neural structures through closed spaces

Sociological vision of the situation inside the prison

د. محمد غزالي*، جامعة سطيف 2، الجزائر.

mghazali40@yahoo.fr

د. لامية صابر، جامعة سطيف 2، الجزائر.

Saber.lamia@gmail.com

تاريخ التسليم: (2018/05/03)، تاريخ التقييم: (2018/07/22)، تاريخ القبول: (2018/11/07)

Abstract :

ملخص :

Sociology is not merely a matter of looking at the prison in its geography, it goes beyond defining the concept of field in sociology to other dimensions, namely the institutional and organizational dimension, and the second relational and interactive dimension of that social life that furnishes this geographical area of the prison institution. The prison is an objective sociological approach that is held hostage by the sociological dissection of the sociological structure of the various relational structures that the prison life is living in. This is the geographical area adopted by the collective conscience of society as a punitive and reformist institution. M world prisoner or rather the study of society is a prisoner approach to the understanding and adoption of an objective scientific explanation for a number of acts, actors and relationships related to the structure of the closed space inside the prison

Keywords: Sociology - private space - prison - prisoners.

إن حضور المجال من الناحية السوسولوجية ليس هو النظر إلى السجن في جغرافيته و فقط، بل يتعدى تحديد مفهوم المجال في السوسولوجيا إلى أبعاد أخرى تتمثل أساسا في البعد التنظيمي من جهة، ومن جهة ثانية البعد العلائقي والتفاعلي لتلك الحياة الاجتماعية التي تؤثت هذا المجال الجغرافي لمؤسسة السجن، وبهذا فإن مقارنة السجن مقارنة سوسولوجية موضوعية رهينة بتشريح العين السوسولوجية لمختلف تلك البنية العلائقية التي ترص بها وعليها تلك الحياة السجنية المعاشة بذاك المجال الجغرافي المتخذ من قبل الضمير الجمعي للمجتمع على أنه مؤسسة عقابية وتهذيبية إصلاحية، إذ أن فهم العالم السجني أو بالأحرى دراسة المجتمع السجني هو اقتراب في فهم وتبني تفسير موضوعي علمي لجملة من الأفعال والفاعلين والعلاقات المتعلقة ببنية الفضاء المغلق داخل السجن.

الكلمات المفتاحية: السوسولوجيا، الفضاء الخاص، السجن، السجناء.

* المؤلف المراسل: د. محمد غزالي، الإيميل: mghazali40@yahoo.fr

مقدمة:

تمثل السجون واحدة من بين المؤسسات الاجتماعية التي لها الكثير من الأهمية في تنفيذ العقوبة الجزائية، لما لها من دور في عملية التأهيل والإدماج، وكذا إعادة التنشئة والتأهيل الاجتماعي للأفراد الخارجين عن القانون الجمعي، ومن أكثر المؤسسات فاعلية في ضمان أمنه وطمأنينته ومحافظة على كيانه واستمراريته ووجوده.

كما يمثل السجن مجتمعا قائما بذاته له ثقافته وبنائه الاجتماعي الخاص به، الذي يتشكل من بعض المتغيرات كنوع الجريمة والانتماء القبلي، أو الجهة أو المنطقة التي ينتمي إليها.

فرغم أن البيئة الاجتماعية والثقافية للسجن كفضاء مغلق تعتبر الأكثر تأثيرا في أداء السجون لوظيفتها في تأهيل النزلاء وإعادة تأهيلهم أفرادا أسوياء لمجتمعهم، وتتحدد إشكالية هذه الورقة في محاولة التعرف على المكونات الثقافية المشكلة للفضاء الخاص داخل المؤسسة السجنية، هذه الثقافة السجنية في تقدير الباحث تشكل عائقا من العوائق التي تحول دون تحقيق الهدف المنشود من السجن ألا وهو الإصلاح.

وكمحاولة للاقترب من هذا الفضاء المغلق (السجن)، وانطلاقا من جزئيات تعتبر مكونات ضرورية لبناء الفضاء المغلق داخل السجن سنحاول تفكيك وتحليل هذه البنية المغلقة تحليلا سوسولوجيا، محاولين الاقتراب من بنية هذا الفضاء الخاص من خلال تحليل سوسولوجيا المجال السجني بفكرة ارتباط الفضاء بالمكان، باعتبار السجن فضاء خاص للتمثل الطبقي، وكمحاولة للتطرق للوظيفة السوسولوجية للسجن كفضاء خاص، سيتم تناول إشكالية تقوم على إمكانية اعتبار السجن مضاد حيوي اجتماعي خاص بالحالات الإجرامية المستعصية، أم اعتباره آلية ضرورية تدخل ضمن البناء الاجتماعي لكل مجتمع، ثم التطرق لهذا الفضاء المتعدد المكونات التواصلية والثقافية والإثنيات الجالبة للعنصرية والفكر العصاباتي.

أولا- سوسولوجيا المجال السجني:

من حيث حضور الفاعل ضمن العلاقات الكائنة من داخل السجن فالقول على أن السجن كمؤسسة لازال معها حقيقة، أنها مؤسسة مجال للتعنيف والظلم والصراع وحضور بشكل يتراوح بين قانون الغاب لوجود جملة من الاعتداءات والسلوكيات بمختلف ألوانها وأشكالها بدءا من الاعتداءات والخدوش اللفظية وانتهاء بالخدوش والاعتداءات الجنسية، فما يستبطنه السجين من شعور وإحساس بالحط من كرامته وإنسانيته، يمكن القول معها أنها بعيدة كل البعد أن تحضر كمؤسسة في استطاعتها تطويع مدخلاتها (الفاعلين السجناء والمعتقلين)، وإعانتهم وتهذيبهم وتصويب سلوكياتهم، بل الأمر على العكس من ذلك فهي مؤسسة تزرع في فاعليها ووالجها العنف والجنوح بنفس انتقامي تمردية، فمن جهة أولى يمكن أن يمارس التمرد والانتقام مرات أخرى بشكل أرعن لقيم وقواعد المجتمع الذي قد لفظه ويلفظه من جراء ذلك

النبذ الاجتماعي الذي يصوبه في حقه ويقصيه من الاندماج في النسيج الاجتماعي ويبعده من الحضن المجتمعي.

ومن جهة ثانية وأمام ذلك النبذ الاجتماعي واللاعتراف الذي يلقاه من قبل المجتمع خارج المؤسسة السجنية، التي يفعل كونها هي العامل السبب في إقصائه من العملية الاندماجية في المجتمع، فإن السجين هذا سيحضر كفاعل في هذه المؤسسة العقابية تأكيداً على تمرده على قيم وتنظيمات وثقافة هذا المجتمع السجني، ويمكن إرجاع هذا إلى أن المؤسسة السجنية بمختلف تنظيماتها ومصالحها وكذا أقسامها التربوية والإصلاحية والتأهيلية والعلاجية والحرفية، يبقى فعلها التربوي التأهيلي قاصراً على جعل هذا الفاعل السجين مؤهلاً ومهيئاً لاندماجه وإعادة إدماجه في المجتمع.

فالسجن إذن مجتمع محلي مغلق يضع الكثير من الموانع التي تحول دون الحصول على كثير من الممتلكات المالية والطعام والملابس بل والحركة، وعلى النزلاء مع ذلك أن يتكيفوا للحياة فيه، لذا فإنهم يتفاعلون في أنماط من العلاقات والمبادلات التي تجعل تكيفهم لهذه الحياة ممكناً، حيث أثبتت الدراسات قدراتهم الكبيرة على التماسك والتكامل الذي يميز الجماعات الأولية، كما أنهم يعارضون نظام السجن والإداريين فيه، من هنا مشروعية السؤال حول مسألتي الإدماج والاندماج داخل المؤسسة السجنية، حيث أن الإدماج يكون من خارج الإرادة والاندماج يكون بفعل الإرادة، ففي حالة انعدام الحرية فإن الفرد الذي يفقد حريته لا يكون له الاختيار، فهو رهن إرادة سيده الذي له القرار في أن يدمجه في أي وضع يشاء. (إلهامي، 2014، ص 14)

ثانياً - السجن فضاء خاص للتمثل الطبقي:

يرى البعض أن الفضاء هو المعادل لمفهوم المكان وأنها مصطلحان يراد بهما المعنى نفسه، كما أن هناك من حاول التفريق بينهما باعتبار المكان جزءاً من الفضاء، لأن الفضاء أوسع من المكان، فهو يشمل ويجمع بين عدة أمكنة، إن مجموع هذه الأمكنة هو ما يبدو منطقياً أن نطلق عليه اسم فضاء، لأن الفضاء أشمل وأوسع من معنى المكان، والمكان بهذا المعنى هو مكون الفضاء، فالمكان يستمد قيمته ورمزيته من الأرض، التي يولد عليها الفرد ويتكون بيولوجياً وحياتياً، كما وتتأكد أهمية المكان بحكم وظيفته التأطيرية للحيز الذي تشغله الأحداث، ومادامت الأمكنة في المجتمع غالباً ما تكون متعددة ومتفاوتة فإن فضاء المدينة هو الذي يلفها جميعاً، فهو العالم الواسع الذي يشمل مجموع الأحداث أو ما شابه، فالمقهى أو المنزل أو الشارع أو الساحة كل واحد منها يعتبر مكاناً محدداً ولكن إذا كانت المدينة أو القرية تشمل هذه الأشياء كلها فإنها جميعاً تشكل فضاء للمجتمع، فالفضاء إذاً يسع كل هذه الأمكنة ويجمع بينها.

فضاء السجن من الفضاءات المغلقة التي تتعدم فيها حرية الإنسان إذ يحبس فيه الشخص فلا يبرح مكانه ولن يكون بإمكانه الاتصال بالعالم الخارجي، إنه مكان معاد تتعدم فيه أدنى معاني الإنسانية لا يحس الشخص بداخله إلا بانعدام وسق لذاته التي تصبح لا قيمة لها، والتي لم تعد تصلح لشيء فكذاك السجين الذي يحس بأن نفسيته قد أهينت وكرامته قد ديست، وبأنه فقد قيمته وكامل إنسانيته، وأنه مجروح بالعزلة الاجتماعية والإقصاء الاجتماعي، وأنه سجن في هذا الفضاء المعبر عن عالم الإجرام، وبعدها ذاق مرارة السجن كمكان ليقضي عقوبته، وسجن مرة أخرى في نفسه وضميره بالخطأ الذي ارتكبه، يعيش الوحدة والإحساس بالضياع والألم خاصة إذا كان من السجناء المجرمين الذين فكروا يوماً في معاداة المجتمع والانقلاب عليه ورفض كل ما يمثل النظام الاجتماعي من عادات وأعراف وقوانين ضابطة للمجتمع، وقوانين وضعية وحتى إلهية.

فمن خلال هذه المقالة لن نحاول وصف السجن وصفاً طبوغرافياً برسم حدوده ومعالمه أكثر من اهتمامنا بنقله على أنه فضاء للقهر ولإستلاب الذات الإنسانية وذلكها والغائها نهائياً، فكلمة السجن تحيل مباشرة على معاني سلبية لما يمارس على السجين من شتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بهدف إغائه وتقبيد حريته أو الانضواء تحت مظلة طبقة من الطبقات الاجتماعية الموجودة في السجن.

فالفضاء السجني من دون أن يلغي العلاقة الترابطية و التشاركية بين المساجين في خصائص ومميزات تربطهم وتميزهم على أنهم ملفوظين اجتماعيين، إلا أنه يساهم في عزلهم عن بعضهم حسب جرائمهم، إن كانت أخلاقية أو سياسية أو عرقية أو غيرها. (بوحره، 2013، ص 190-191)

وكان "إميل دوركايم" من أوائل الذين أشاروا إلى أن العقاب لا يصلح المذنب أو مقلديه المحتملين، فهو يرى أن وظيفة السجن من هذه الزاوية مشكوك فيها أو على الأقل ضئيلة، إن الوظيفة الحقيقية للسجن هي في الحفاظ على التلاحم الاجتماعي تاماً، وللحفاظ على حيوية الضمير العام، هذا الضمير الذي عليه أن يؤكد نفسه كي يعبر عن نفور بالإجماع، من الجريمة التي تواصل على الإيحاء به (أي النفور) ولا يتم ذلك إلا عبر الألم الذي يخضع له الفاعل.

يستنتج "دوركايم" أن هدف العقاب التأثير على الناس الشرفاء لأنه يخدم في شفاء الجراحات التي طالت المشاعر الجماعية، وهو لا يملأ هذا الدور إلا حيث توجد هذه المشاعر، وحيث تكون حيوية والجديد الذي أثاره "دوركايم" أن الجريمة تتحدد من خلال رد الفعل الاجتماعي "أي أننا نطلق اسم جريمة على كل فعل معاقب"، أي أن الفعل نفسه عندما لا يكون معاقباً لا يعد جريمة، تكون هكذا العقوبة الاجتماعية هي التي تحدد الجريمة وليس الفعل الاجتماعي بحد ذاته، لذلك يرى دوركايم أنه لا يمكننا القول إن الفعل يؤدي الضمير العام لأنه إجرامي بل هو إجرامي لأنه يؤدي الضمير العام، بمعنى آخر الضمير العام هو الذي يحدد جرمية الفعل ولا وجود إذن لفعل إجرامي بالمطلق، وبالتالي لا يشجب الفعل

لأنه جريمة ولكنه جريمة لأنه يشجب، وهكذا لاحظ "توركايم" أن العقاب يخف كلما تم المرور من مجتمعات دنيا إلى مجتمعات أكثر تعقيدا وكان سبق لـ "نيتشه" أن أورد ملاحظة شبيهة، فهو وجد أن تعاطف قدرة الجماعة يخفف من أهمية جناح أعضائها، وكلما تم وعي هذه القدرة كلما صار القانون الجزائي أكثر لطفاً.

وقد وصف Goffman السجن في الستينات بأن السجن هو المؤسسة الكلية (توتاليتارية) وهو الوصف الذي رفضه الكثير من الباحثين والدارسين في ميدان السجون من أمثال "Farrington" سنة 1992، فالسجن الحديث لا ينقطع تماما عن العالم الخارجي كما وصفه Goffman بأنه فضاء أكبر من العالم الاجتماعي نفسه، وهذا بعد الجهود المطروحة فيما يتعلق بإعادة تأهيل السجناء ودمجهم اجتماعيا وتقديم بعض الامتيازات كالإفراج المشروط والتسريح المؤقت نهاية الأسبوع، والتفتح على المجتمع بالسماح للزوار والمتطوعين ومنظمات المجتمع المدني واللجان الوطنية وممثلي وسائل الإعلام باقتحام هذا الفضاء.

كما يرى عدد كبير من الباحثين ممن عارض فكرة اعتبار أن السجن مؤسسة كاملة تتمتع بكل ميزات المجتمع، واعتبروه مكانا للإكراه والحرمان وعزل الأفراد وسلبهم حرياتهم، وهذا ما يعتبر أن السجن كيان وفضاء منفصل تماما عن المجتمع الخارجي، وكل فضاء مغلق له ثقافته الفرعية خاصة به، وجملة من المصطلحات والرموز الرسمية والغير الرسمية الخاصة به، وقيم خاصة بنزلاء السجن. إن مكانة السجون في المجتمع وكذلك الميكانيزمات المتبعة في إنشائها حسب معمارية هندسية معينة كانت كلها من أجل الوظيفة التي يؤديها السجن، ففي نهاية العصور الوسطى عندما كان يتم حبس المعوزين و المتشردين، كان السجن مجرد جهاز هامشي يتولى مسؤولية الإدماج لبعض الأفراد الذين يعانون من صعوبات في تحقيق الاندماج الاجتماعي، ولقد اعتبر "Robert Castel" أنه وخلال القرن السابع عشر كان يتم استبعاد الأفراد الأكثر خطورة من الحبس (وليس وضعهم في الحبس) فالسجن في ذلك الوقت، لم يكن يعتبر عقابا، وهذا الارتباط بين السجن والعقاب لم يظهر حتى نهاية القرن الثامن عشر، ثم سرعان ما أصبح الحكم بالسجن يعبر عن العقاب البدني القاسي، واعتبارا من القرن التاسع عشر، أصبح العقاب والجزاء أكثر مرونة وأقل وحشية، إن المكانة البارزة للسجن في المنظومة القضائية والمجتمعية تجبر الدارسين والمهتمين على طرح التساؤلات وإجراء الكثير من البحوث حول انخفاض فعالية السجن في تحقيق الأهداف المرجوة منه كمؤسسة تساهم في إعادة دمج المسجونين، وتجنبهم ما يسمى "الانتكاص". (Combessie, 2016,p2)

ثالثاً- السجن مضاد حيوي اجتماعي ... أم آلية ضرورية:

تعتبر عملية إنشاء السجون وبناءها وفق هندسات معمارية مدروسة عملية مكلفة جداً، ففي هذا السياق نقدم مثلاً، حيث خصصت وزارة العدل الفرنسية ما قيمته "2 مليار يورو" منذ سنة 2012 لإنشاء عديد السجون عبر كامل التراب الفرنسي، فحسب تقديرات رسمية لسنة 2016 (ministère française, 2018) ويقدر عدد السجناء في فرنسا 68361 مقابل 54118 مكان عبر السجون بحصيلة تقدر بـ 14200 سجين فوق الطاقة الاستيعابية، وبمعدل 124 % من امتلاء السجون، وكل هذا بعد 29 مرة تم فيها إقرار الزيادة في السجون التي تضاعف عددها بنسبة 20 % منذ 2002، وشكلت أغلب قضايا الدعارة الغير قانونية، والتسول العدواني، وتشكيل العصابات، وقضايا النصب والاحتيال، كما تشير الدراسات في دولة فرنسا أن 61 % من خريجي السجون يعودون إلى السجن خلال الخمس سنوات التي تلي خروجهم، بينما يستفيد 39 % ممن يستفيدون من الإفراج المشروط يعودون للسجن خلال خمس سنوات تلي خروجهم، كما أن 38 % يعودون لتعاطي المخدرات، و 40 % يمرون بأزمات نفسية وعصبية و 21 % منهم يعالجون لدى الأطباء النفسانيين، ويقفون على اتصال مع مرافقين اجتماعيين ونفسانيين للتخلص من صدمات ما بعد السجن، وهذا من أجل حماية المجتمع من خطرهم الذي يبقى قائماً في كل لحظة يقضونها خارج أسوار السجون. (UN,2013, p16)

فلقد أجرى Pierre-Victor Tournier استطلاع للرأي العام أجري سنة 1995 حول (هل يجب إزالة السجون من المجتمع؟)، وكانت النتائج أن ما نسبته 95 % من الفرنسيين كانت إجاباتهم "لا" وهو ما كان منتظراً، الأمر الذي فتح جدالاً واسعاً في الأوساط السياسية عبر وسائل الإعلام، و لم يستطع أي كان من إعطاء رأي قاطع حول هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال وخلال فترة سنة واحدة، سجلت الكثير من الجرائم والسرقات أكثر من 60 % حسب الإحصائيات الرسمية من طرف أشخاص ارتادوا السجن من قبل (أقل من 05 سنوات)، وهي نتيجة كفيلة بفهم فشل المنظومة السجنية في الإصلاح وإعادة التأهيل، وهو ما فتح المجال للدعوة إلى التطوير في العقوبات إلى جانب عقوبة السجن، فالعقوبات الحالية أبرزت فشلها في الكثير من الحالات في تحييد كامل للمجرمين، وأصبحت لا تلبى المخاوف الجماعية (كالانتقام أو غيره وكذلك الحرمان الكلي من الحرية...).

فعبارة أن السجن هو مضاد حيوي اجتماعي توحي بأن دوره ينحصر في علاج الحالات المستعصية على الحلول الاجتماعية التي تحاول عادة إعادة تأهيل السجن لحياة اجتماعية يستشعر من خلالها مسؤوليته الاجتماعية والأسرية والشخصية، بعيد عن كل ما قد يعود به إلى غياهب السجن من سلوكيات عدوانية أو إجرامية، ومن جهة أخرى يرى الخبير بالدراسات المتعلقة بالسجن السويدي Norman Bishop أنه من الضروري فتح المجال للتعبير الجماعي والفردى للسجناء والمحكومين للتعبير عن رأيهم بأكثر حرية

ومناقشة كل شيء عنهم في فترة اعتقالهم مثل ما تقوم به العديد من الدول الأوروبية (انجلترا، السويد، الدانمارك وغيرها)، باعتبار أن هذا النوع من المبادرات بالولوج إلى السجن وجعل هذا الأخير فضاء متفتحا على المجتمع يسعى من خلاله إلى تغيير المناخ داخل هذه المؤسسة وإعداد السجناء لحياة تستشعر المسؤولية الاجتماعية، كما يجب أنسنة نهاية عقوبة السجن مثلما قامت به المؤسسات السجنية النرويجية في صورة تسهيل الولوج إلى فضاء الانترنت والحصول على امتيازات الاتصال بالعالم الخارج واستخدام الهاتف وتلقي الإجازات والذهاب إلى العمل، من أجل تسهيل إعادة الإدماج، ما أهّل دولة النرويج أن تسجل واحدا من أدنى معدلات الارتداد للسجون في العالم. (Tournier, 2013, p1).

رابعا- السجن فضاء للتعدد والفعل التواصلي الثقافي:

إن الأمر الذي يمكن معه التأكيد على أن الفعل التي تقوم به مؤسسة السجن هو تطويع الفاعل السجين الشارب لثقافة السجن في رمزيها وماديتها - حقلها اللغوي طقوسها الاحتفالية، أعرافها وقوانينها التنظيمية- الثقافة هذه الغالبة عليها والمطبوعة بالعنف والتجريح، علاوة على هذا فهذه الثقافة وفي صورتها هذه فحتى وإن كانت منتجا رمزيا وماديا ينتجها السياق السجني ويستثمره ويثمنه السجناء فإنه لا يمكن إبعاد دور حراس السجن في إذكاء والحفاظ على هذه الثقافة العنيفة والجائحة، إذ أن الغالبية من حراس السجن يتواجدون من داخل الحقل السجني كفاعلين وسطاء ومتواطئين في وجود سلوكيات وأفعال معارضة لما هو منصوص عليه في المنظومة القانونية المنظمة للعمل من داخل السجن كمؤسسة تهدف إلى إصلاح وإعادة تأهيل السجناء كفاعلين، ويتجلى هذا التواطؤ في تواجد مجموعة من الممنوعات من الساحة السجنية من قبيل المخدرات بأنواعها، ليس فقط للاستهلاك الخاص، بل حاضرة كسلعة يتم المتاجرة بها، وكمثال آخر هو ذلك الهامش من التصرف والقيام بالفعل وبنوع من الحرية من لدن أولئك المسجونين كتعبير عن ذلك التصنيف والمعاملة التراتبية المتواجدة بهذا المجال العقابي.

فالحديث عن البيئة داخل السجن تعاني مباني السجون المستخدمة اليوم من القدم ورياءة حالتها في أغلب الأحيان، وكثير منها مرافقه وخدماته غير ملائمة مما يشكل تحديا بالغا أمام توفير ظروف إنسانية خلال مدة الاحتجاز، وضمان الامتثال للقوانين والمعايير والمبادئ التوجيهية الوطنية والدولية، فبعض السجون تفتقر للخدمات الضرورية كالفصول الدراسية والعيادات الصحية، وورش العمل والأبنية المخصصة للإقامة تكون غير ملائمة لتلبية احتياجات أعداد المحتجزين الموجودين في السجن، وغالبا ما إذ قد تستخدم المباني دون مراعاة لاعتبارات الاستخدام الكفء والأمن للمساحات. (الهامي، 2014، ص 14).

كما أن أسلوب معاملة السجناء للمسجونين يؤثر تأثيرا واضحا في شحن البيئة المغلقة داخل السجن بالعنف، سواء كان هذا العنف بين المسجونين أنفسهم أو مع حراسهم، فبالرغم من محاولات

إدارات السجن عزل المتسببين في أعمال العنف غالبا إلا أن مشاعر العدوانية والكراهية التي تشحن فضاء السجن تساهم في تشكيل تكتلات وتنظيمات صغيرة داخل الأسوار، قد تخضع للون البشرية أحيانا، أو للإثنيات والأعراق، أو لعامل اللغة أحيانا أخرى، كذلك في بعض الحالات يكون الفكر الانتقامي عاملا محركا لأعمال العنف والشغب داخل السجن، وفي هذا السياق يؤكد Keing بقوله: "إن العنف بين السجناء يحدث غالبا عندما يسود شعور بالنفور من الإدارة ويسيطر الخلاف والنزاع والانقسام على طبيعة العلاقات بين المسجونين. (k.lerner and other, 2017, p 255)

وفي ضوء هذا التصور يذهب البعض (أدين-كريسي-كليمير) إلى أن العلاقات الاجتماعية الثابتة والمستقرة بين النزلاء والتي تكون سببا في حدوث العنف داخل السجن تدور غالبا في إطار ثلاثة أنواع من العلاقات:

- علاقات الصداقة التي تنشأ بسبب القرابة أو الانتماء الجغرافي أو غيرها:

إن المقصود بالعلاقات من داخل السجن تلك العلاقات والتفاعلات التي تتخذ في وجهها الأول العلاقات الأفقية وتخص العلاقات التي تنسج ويقوة مع السجناء فيما بينهم وكذا البعد العلائقي الذي يجمع بين النزلاء وأسرهم، أما الوجه الثاني لهذه العلاقات والتفاعلات من داخل السجن فهي تتخذ الوجه العمودي ويقنصر الأمر هنا بين نوع العلاقة بين السجناء ومكونات وامتدخلي الجهاز الإداري للفعل السجني، ومنه ضرورة الوقوف عن نوع العلاقات التي تجلي ذاك النمط من التفاعل الذي يبني من داخل هذه المؤسسة السجنية العقابية المجسدة لفضاء إنباء الحياة السجنية التي يبقى إنبؤها متعلق بوجود جملة من المتدخلين والفاعلين بدءا من السجن عينه ومرورا بالحارس في رتبته وانتهاء بالقيم على صياغة السياسة التديبيرية العقابية والإصلاحية للمؤسسة. (Vacheret, 2002, p 83-104).

- العلاقات الجنسية الشاذة: بحكم عدم الاختلاط بين الجنسين داخل السجن:

سواء في الفضاء السجني الخاص بالرجال أو النساء، يبقى بناؤها بين الطرفين الفاعل والمفعول به أو بين الأطراف في حالة الممارسة الجماعية تحضر إما بشكل طوعي من قبل المفعول به " الشاذ جنسيا"، لكنها في غالب الأحيان فإن بناؤها ووجودها وممارستها يرجع إلى فعل القهر والتعدي وحب السيطرة والتملك والإكراه والعنف الجنسي، ويمكن إرجاع وجود هذه الممارسات إلى ذلك الجفاف والحرمان العاطفي وتصريف الحاجات الجنسية من قبل السجناء، إلى جانب هذه العلاقة نستحضر هنا تلك العلاقة التي تحضر مع ثقافة السجن بالمقايضة والمصارفة، والتي يتم من خلالها تلك العملية التبادلية للمنتجات العينية بين السجناء والتي تحدد معيرة ثمنها قبل عملية التبادل هذه وفق لحظة الطلب ولزومية المطلوب بين السجناء القاتمين بهذه العملية التبادلية إذ أنه قد يتم في العملية التبادلية قمصان رياضي بعدد من السجائر، أو مقايضة السكر بالشاي، أو بحداء رياضي... الخ، فالعلاقة الجنسية هذا النوع من العلاقة

يحضر وبأنواع شتى إذ يمكن الحديث مع المؤسسة السجنية الخاصة بالنساء بـ " السحاق " في إطار علاقة جنسية بين سجينين، أو " التبظير " الحالة التي تكون فيها السجينة تتلذذ بممارسة الجنس على نفسها باستعمال وسائل تهيج لذتها الجنسية بلامسة تلك الوسيلة ببظرتها أما في حالة سجن الرجال فإن هذه العلاقة الجنسية التي يبقى الحديث عنها من داخل هذا المجال فهي تتخذ شكلين أو نوعين من الأنماط السلوكية التي تعبر عن هذه العلاقة الجنسية هي فعل " اللواط " بين سجينين وفي حالة الفرد يتحدث من داخل السجن على فعل العادة السرية. (إلهامي، 2014، ص 16-17). كما وأنه وبعبدا عن الأضواء التي تخضع للرقابة من قبل الإدارة، فإن السجلات المتعلقة بالعلاقات العاطفية والجنسية بين الموظفين والسجناء منتشرة لكن بشكل مسكوت عنه غالبا، خصوصا في السجون أو المراكز المغلقة المخصصة للقصّر، وربما قد لا يوجد سجن يكاد يخلو من العلاقات، فبالنظر في ما وراء القضايا المتعلقة بالأخلاقيات، وانتهاك القواعد وقانون الانضباط، وبالرغم من إجراءات الصارمة والعقابية كالشطب من النظام المهني وأحيانا المتابعات القضائية، فإن العلاقات الحميمة بين حراس السجن والسجناء من جهة والسجناء فيما بينهم من جهة أخرى، لا سيما عندما يكون الموظف خلال الدوام في اتصال دائم مع الأفراد المحتجزين لهذا يبقى الاعتقاد بأن هذه التجاوزات لا يمكن كبحها بالاعتماد على الجانب الأخلاقي والعقابي فقط، خصوصا إذا كان هذا الواقع في بيئة مغلقة كالسجن، وهو ما يشار إليه باسم - Hybridophilia (Bensimon, 2016, p 02-06).

- علاقات الصراع: كنوع من بسط السيطرة والنفوذ داخل السجن.

هذه العلاقات التي تكون بين السجناء سواء في شكلها الفردي سجين ضد سجين ثاني، وقد تكون علاقة صراعية بين جماعة وجماعة ثانية قد يكون امتداداتها إلى خارج السجن فيما يعرف بلغة السجن بـ "الحسيفة" أي "النأر" و"الانتقام". وهذا الفعل هو رد فعل عنيف مضاد عن فعل عنيف سابق من داخل السجن، فبتقدير ما تساهم ثقافة السجن في خلق صداقات ذات طابع إجرامي وغرس قيم إجرامية، بقدر ما يكون لها دور في خلق مشاجرات وعلاقات اجتماعية متوترة في كثير من الأحيان كما يقول Sykes أن أحد ملامح الحياة الأساسية في السجن تتمثل في أن النزبل دائما يكون حذرا، بمعنى أن أحد النزلاء سيعمل على دفعه لاختبار القوة ولذلك فعليه أن يكون على استعداد دائم لاستخدام العنف دفاعا عن سلامته الشخصية وعن ممتلكاته، وإذا ما فشل في الاختبار فسيكون موضعا للازدراء فضلا عن أنه سيصبح ضحية سهلة، أما في حالة نجاحه في الاختبار فإنه يتعرض لهجوم أولئك الذين يبحثون عن الزعامة، وهكذا فإن كلا من الفشل والنجاح في اختبار القوة يثير من العنف مما يجعل العنف والصراع سمة أساسية في حياة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل، وفيما يتعلق بتأثير بناء القوة على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين السجناء، حيث يذهب العديد من الباحثين إلى أن الحياة في السجن تنتظم

وتتوافق على الأساس الانتقائي إلى نوع الجريمة كمجرمي القتل والمخدرات. (الزواهره، 2013، ص 61-62)

خامسا السجن كفضاء خاص للإثنيات الجالبة للعنصرية والفكر العصاباتي:

ارتباطا بسوسولوجيا السجن، فإن المقاربة السوسولوجية للثقافة السجنية ستمكن من الغوص عميقا في الكشف عن طرق وآليات بناء وتشكل هذه الثقافة، فكيف تبني ثقافة السجن؟ ومن هم الفاعلون في هذه الثقافة؟ وما هي الميكانيزمات والآليات التي تشتغل بها؟ والى أي حد يمكننا التسليم بوجود مجتمع سجنى؟ وما هي أوجه الترابط والعلاقة بين هذا المجتمع والمجتمع العام؟

للإجابة على هذه التساؤلات، يمكن استحضار عدة أطر نظرية وأطروحات جعلت من السجن مجالا لدراساتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن استحضار نظرية التفاعلية الرمزية "جورج هيربرت ميد"، "هيربرت بلومر"، "إرفنج كوفمان"، نظرية التوتر عند "مرتون"، نظرية صراع الثقافات لسلين والتي ستقضي بدورها لظهور نظرية الثقافات الفرعية "كوهن وولف" ثم كذلك إسهامات "سذرلاند" (المخالطة الفارقة) وأخيرا المساهمة القيمة لـ"تونيز" في كتابه "الجماعة المحلية والمجتمع"، وقبل أن يتم الغوص مباشرة في صلب وجوهر الموضوع يجب التأكيد على أن الباحثين في علم اجتماع السجن ذهبوا إلى أن مجال دراسات وبحوث هذا العلم هو "مجتمع السجن"، وأن الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة هي السلوكيات المتكررة والدائمة المرتبطة بهذا المجتمع و نزلاته، أي كيف يحيا ويعيشه الفاعلون فيه، فالسلوك هنا لن يخرج عن كونه ظاهرة اجتماعية قابلة للملاحظة والتفسير، وعليه فإن مجال البحث الأساس سينصب على التناول العلمي لما يوجد داخل السجن من ظواهر وعلاقات اجتماعية وتحليلها وتفسيرها بما يرتبط بها من عوامل مؤثرة سواء داخلية أو خارجية. (عبد الغني، 2003، ص 44).

كما تتسم الاختلافات العرقية في السجن بوضوحها الشديد، ويرجع ذلك إلى أن معظم السجنون تُبنى بعيداً عن المراكز الحضرية وتوظف الكثير من السكان المحليين، وعند حدوث وقائع وحشية، يكون الدافع وراءها على الأرجح عنصرياً وعلى الرغم من صعوبة تحديد أي التهم يستند إلى أسس قوية في كثير من الأحيان، فإن هناك من الأدلة ما يؤكد الانطباع العام بأن العنصرية تمثل مشكلة كبيرة داخل السجن، وقد تكون التفرقة العنصرية واضحة للغاية أيضاً بحيث تعكس العلاقات العرقية السائدة في المجتمع، ولما يوجد في السجن غالباً نوع من التدريب حول التنوع الثقافي والعلاقات بين الأعراق، وبجهل الضباط عادةً المصطلحات المتعلقة بالعلاقات العرقية، سواء كاستخدام العبارات المهينة والمذلة التي تحمل دلالات عنصرية استعلانية، وعندما تُترك هذه التوترات بين الأعراق لتستشري، يزداد خطر تعرض السجناء من جميع الأعراق لكافة صور الهجوم والتحرش والهيّاج الانفعالي العنيف والاضطرابات العقلية.

كما أن سياسات السيطرة على العصابات في السجون تزيد عادةً من التوترات العرقية، فعصابات السجون ليست لها قوائم بأسماء أفرادها؛ ومن ثم، يخضع تحديد السجناء الذين ينتمون للعصابات للتحمين من قبل موظفي الأمن، ويحصلون على معلومات عن هذا الشأن من جهات تطبيق القانون في المجتمع، ويتم مراقبة العلاقات بين السجناء في غرف التجمع وفي ساحات السجون، بالإضافة إلى الحصول على معلومات ممن يشون بزملاتهم في السجن. ويتبقى لهم بعد ذلك التحمين، كما أن عدم القدرة على التحكم الكلي على الأوضاع داخل السجن قد يتسبب في ظهور أعراض الخوف والغضب واليأس لدى السجناء المستقرين نتيجة سوء المعاملة العنصرية من طرف العصابات المسيطرة داخل السجن ما يخلق لهم نوبات وأعراض نفسية يصعب علاجها مع طول فترة الإقامة، بالإضافة للتوتر والانهيئات الانفعالية لدى السجناء الأقل استقراراً، كل هذه العوامل تشكل خطراً حتى على الصحة العقلية للسجين في ظل الظروف النفسية والبيئية وانتشار العنف ومشاعر الكراهية التي يعيشها. (الصادق، 2012، الصفحات 130-141)

خاتمة:

يمثل السجن مجتمعاً قائماً بذاته له ثقافته وبنائه الاجتماعي الخاص به، وآليات عمل هذا البناء وما لها من أدوار منوطة بها داخل الفضاء المغلق للسجن، هذا الفضاء الذي تتصهر فيه الثقافات الفرعية المتباينة المتشكلة من الانتماء العرقي، واختلاف أنواع الجريمة المرتكبة والفارق في السن وغيرها، لتشكل ثقافة واحدة خاصة بالسجن تنتج من خلال تفاعل السجناء من جهة، والقواعد المفروضة عليهم داخل فضاء السجن من جهة أخرى، لترسم هذه الثقافة جملة من القيم والمعايير والرموز وأسلوب الحياة اليومية داخل السجن.

وفي ضوء النقاط السابقة يتضح لنا دور السجن كمؤسسة لإعادة بناء السجناء من خلال تقديم الرعاية والتكفل بالاعتماد على جملة من التدابير والإجراءات، والتي بدورها لا تقوم إلا في إطار مجموعة من الأسس والمبادئ، التي تسعى للتكفل بالنزلاء المساجين، وهي مهمة الدفاع الاجتماعي المنطوية على الإجراءات الوقائية والعلاجية والعقابية لمكافحة الجريمة وتقليل نسبتها لكي يتحقق الأمن الاجتماعي المتمثل في حفظ التوازن في احترام القواعد والمعايير والقيم الاجتماعية وعدم الخروج عنها قدر الإمكان، والتي يمكن مشاهدتها على حياة الفرد المستقرة نفسياً واجتماعياً، وتعلقه بحياة أسرته وثقافتها الاجتماعية، وشعور الفرد بالاطمئنان على حياته وماله وذويه الأمر الذي ينتهي بعدم اكتسابه ميولاً عدوانية ناقمة على المجتمع.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- تيري كويرز ترجمة أميرة علي عبد الصادق. (2012). الجنون في غياب السجن - أزمة الصحة العقلية خلف القضبان ودورنا في مواجهتها. القاهرة: هنداوي للنشر والتوزيع.
- عمر عبد الله المبارك الزواهره. (2013). العنف داخل مراكز الإصلاح والتأهيل - أسبابه وأنماطه. عمان: دار الحامد للتوزيع والنشر.
- غانم عبدالله عبدالغني. (2003). علم اجتماع السجن، نحو علم جديد لسجون والمؤسسات العقابية والإصلاحية. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- غنية بوحرة. (2013). تجليات الدلالة الإيديولوجية وعنف الفضاء. جامعة بسكرة.
- فاطمة الزهراء إلهامي. (2014). سوسيولوجيا السجن. جامعة مولاي اسماعيل، المغرب.: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- K. Lerner and Other. (2017). crime and delinquency. london: crime and delinquency.
- Marion Vacheret " (2002). Relations sociales en milieu carcéral. Une étude des pénitenciers canadiens. « Monreal, canada: Déviance et Société. Ministère de la justice française. (2018, 04 19). <http://www.justice.gouv.fr-2> . / 4paris, paris, france: hall archives-ouverts.
- Nation unis. (2013). Prévention de la Récidive et la Réinsertion, Sociale des Délinquants, new York: nation unis, new York, «
- Philippe Bensimon. (2016). Un phénomène tabou en milieu carcéral : l'hybristophilie ou les relations amoureuses entre détenus et membres du personnel. Montréal: canada.
- Philippe Combessie, (mars, 2016). (La prison : quelles fonctions ? hall archives-ouverts ..4-2
- Pierre-Victor Tournier » (2013, 02 20). La prison est un instrument nécessaire pour la République. « Le Point.fr. « .